

UKJAES

University of Kirkuk Journal
For Administrative
and Economic Science

ISSN 2222-2995

University of Kirkuk Journal For Administrative
and Economic Science



Al-Douri Qutaiba Maher Mahmoud, Al-Rashidi Oday Sabour Mohammed & Al-Jubouri Khaldoun Abdullah Khalaf.
Measuring and analyzing the impact of exchange rate fluctuations on the volume of foreign exchange in Iraq for the period
(2010-2023). *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2024) 14 (4):402-416.

Measuring and analyzing the impact of exchange rate fluctuations on the volume of foreign exchange in Iraq for the period (2010-2023)

Qutaiba Maher Mahmoud Al-Douri ¹, Oday Sabour Mohammed Al-Rashidi ², Khaldoun Abdullah
Khalaf Al-Jubouri ³

^(1,3) University of Tikrit / College of Administration and Economics / Department of Economics, Tikrit, Iraq

² University of Al-Hamdaniya / College of Administration and Economics / Department of Business Administration, Nineveh, Iraq

Qutaiba.M.28@tu.edu.iq¹

dr.oday1985@uohamdaniya.edu.iq²

Khaldoon.abdullah@tu.edu.iq³

Abstract: Exchange rate fluctuations are one of the important economic phenomena and these fluctuations represent a major problem for economic policy makers in Iraq as the exchange rate affects various economic variables including the volume of foreign exchange, as the movement of exchange rates is closely related to foreign currency reserves. The research focuses on measuring indicators of exchange rate trends, official and parallel, on the volume of foreign exchange in Iraq for the period from 2010 - 2023, by understanding the dynamic relationships between exchange rates and the choice of foreign reserves. This research is based on a main hypothesis that is, is there a statistically significant relationship between exchange rate fluctuations and the volume of foreign exchange in Iraq during the study period such that exchange rate fluctuations lead to an increase or decrease in the volume of foreign exchange available in Iraq? The research concluded that there is a joint integration relationship between official and parallel exchange rates and foreign exchange reserves, as we note that when oil prices rose between 2010 and 2014, Iraq witnessed a significant increase in these reserves, which amounted to (76.11) billion dollars in 2013, which enhanced the stability of the Iraqi dinar exchange rate, the increase Foreign exchange reserves after 2021 due to the gradual recovery of oil prices, which peaked in 2023 at (102.78) billion dollars, which helped maintain currency stability and support fiscal policies. The results showed that the official and parallel exchange rates have no short-term impact. The official exchange rate has a positive impact, as increasing the official exchange rate by a certain percentage leads to an increase in foreign exchange reserves by (7.24%). The parallel exchange rate has no impact on foreign exchange reserves despite the inverse relationship. The researcher recommended adopting a flexible and thoughtful exchange rate policy and activating laws to regulate the parallel exchange rate, diversifying sources of national income and not relying on oil only, diversifying other exports as sources of national income, developing a long-term strategy for managing foreign exchange reserves and adopting policies that enhance these reserves, establishing a sovereign wealth fund for investment, which enhances foreign reserves and supports the

local economy, improving foreign investment and simplifying the procedures necessary to stimulate the flow of foreign investments.

Keywords: Exchange Rates, Foreign Exchange Reserves.

قياس وتحليل اثر تقلبات اسعار الصرف الاجنبي على حجم النقد الاجنبي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٣)

م.د. قتيبة ماهر محمود الدوري^١، م.د. عدي صابور محمد الراشدي^٢، م.م. خلدون عبدالله خلف الجبوري^٣

^(١٠٣) جامعة تكريت / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد، تكريت، العراق

^٢ جامعة الحمدانية / كلية الادارة والاقتصاد / قسم ادارة الاعمال، نينوى، العراق

المستخلص: تعد تقلبات سعر الصرف إحدى الظواهر الاقتصادية المهمة وتمثل هذه التقلبات مشكلة رئيسية لصانعي السياسات الاقتصادية في العراق حيث يؤثر سعر الصرف على مختلف المتغيرات الاقتصادية بما في ذلك حجم النقد الأجنبي، إذ ترتبط حركة أسعار الصرف بعلاقة وثيقة مع الاحتياطات النقدية بالعملة الأجنبية، يركز البحث على قياس مؤشرات اتجاهات أسعار الصرف، الرسمية والموازية، على حجم النقد الأجنبي في العراق للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢٣)، من خلال فهم العلاقات الديناميكية بين أسعار الصرف واختيار الاحتياطات الأجنبية، ينطلق هذا البحث من فرضية رئيسية مفادها هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تقلبات سعر الصرف وحجم النقد الأجنبي في العراق خلال مدة الدراسة بحيث تؤدي تقلبات سعر الصرف إلى ارتفاع أو انخفاض حجم النقد الأجنبي المتاح في العراق، وتوصل البحث الى وجود علاقة تكامل مشترك بين اسعار الصرف الرسمي والموازي والاحتياطي النقد الاجنبي اذ نلاحظ انه عندما ارتفعت أسعار النفط بين ٢٠١٠ و ٢٠١٤، شهد العراق زيادة ملحوظة في هذا الاحتياطي حيث بلغ في عام ٢٠١٣ (٧٦,١١) مليار دولار ما عزز استقرار سعر صرف الدينار العراقي، ارتفاع الاحتياطات من النقد الاجنبي بعد ٢٠٢١ بسبب تعافي أسعار النفط بشكل تدريجي حيث بلغت ذروتها في عام ٢٠٢٣ اذ وصلت الى (١٠٢,٧٨) مليار دولار مما ساعد في الحفاظ على استقرار العملة ودعم السياسات المالية، وبينت النتائج ان سعري الصرف الرسمي والموازي ليس لهم تأثير قصير الاجل، ان سعر الصرف الرسمي له تأثير ايجابي، حيث أن زيادة سعر الصرف الرسمي بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي بنسبة (٧,٢٤ ٪)، اما سعر الصرف الموازي ليس له تأثير على الاحتياطي من النقد الاجنبي على الرغم من اتجاه العلاقة العكسية، واوصى الباحث على اعتماد سياسة سعر الصرف مرنة ومدرسة وتفعيل قوانين لتنظيم سعر الصرف الموازي، تنوع مصادر الدخل القومي وعدم الاعتماد على النفط فقط، وتنوع الصادرات الاخرى كمصادر للدخل القومي، وضع استراتيجية طويلة الامد لإدارة الاحتياطي من النقد الاجنبي وتبني سياسات تعزز من هذه الاحتياطات، وانشاء صندوق ثروة سيادي للاستثمار مما يعزز الاحتياط الاجنبي ويدعم الاقتصاد المحلي، وتحسين الاستثمار الاجنبي وتبسيط الاجراءات اللازمة لتحفيز تدفق الاستثمارات الاجنبية.

الكلمات المفتاحية: اسعار الصرف، الاحتياطي النقد الاجنبي.

Corresponding Author: E-mail: Qutaiba.M.28@tu.edu.iq

المقدمة:

في ظل الاقتصاد العالمي المتغير بشكل مستمر تلعب تقلبات سعر الصرف دوراً كبيراً في التأثير على الأداء الاقتصادي للبلدان التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية والتحويلات المالية، ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة نظراً لاعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على صادرات النفط وان اغلب تعاملاته مع الأسواق الدولية هي بالدولار الأمريكي، وان تأثير هذه التقلبات يمتد إلى حجم النقد الأجنبي المتداول في العراق، والذي يعد مؤشراً مهماً على استقرار الاقتصاد العراقي وقدرته على التعامل مع الصدمات الخارجية، حيث يؤثر سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية بشكل مباشر على حجم النقد الأجنبي المتداول في البلاد، وفي هذا البحث، سنتناول العوامل المؤثرة على سعر الصرف، مثل السياسات النقدية والمالية والأحداث الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية، كما سنستعرض تأثير هذه التقلبات على الاحتياطي النقدي للعراق.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تعد تقلبات سعر الصرف إحدى الظواهر الاقتصادية المهمة وتمثل هذه التقلبات مشكلة رئيسية لصانعي السياسات الاقتصادية في العراق حيث يؤثر سعر الصرف على مختلف المتغيرات الاقتصادية بما في ذلك حجم النقد الأجنبي، فإذا ارتفع سعر صرف الدينار العراقي يؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة الصادرات مما يقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية وبالتالي انخفاض الإيرادات من

النقد الأجنبي، بالمقابل قد يؤدي انخفاض قيمة الدينار إلى زيادة أسعار الواردات مما يرفع تكلفة الاستيراد وهذا يزيد الطلب على النقد الأجنبي لسد احتياجات السوق المحلي من هنا يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ١- ما هي العوامل المؤثرة على استقرار سعر الصرف؟
- ٢- هل تنوع مصادر النقد الأجنبي يساعد في استقرار سعر الصرف؟
- ٣- هل جذب الاستثمارات الأجنبية يساعد على زيادة النقد الأجنبي؟

ثانياً: فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية رئيسية مفادها (هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تقلبات سعر الصرف وحجم النقد الأجنبي في العراق خلال مدة الدراسة، بحيث تؤدي تقلبات سعر الصرف إلى ارتفاع أو انخفاض حجم النقد الأجنبي المتاح في العراق).

ثالثاً: أهمية البحث

تعتبر دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على حجم النقد الأجنبي في العراق من المواضيع المهمة نظراً لعدة عوامل اقتصادية واستراتيجية تتعلق بالاقتصاد العراقي، حيث يعتمد العراق بشكل كبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي وهذا يجعل الاقتصاد العراقي خاضع لتقلبات أسعار النفط العالمية، وبما أن سعر الصرف يؤثر مباشرة على قيمة الإيرادات النفطية بالعملة المحلية فإن فهم كيفية تأثير تقلبات سعر الصرف على حجم النقد الأجنبي يصبح ضرورياً لتخطيط السياسات الاقتصادية في العراق من أجل تجنب الآثار السلبية لهذه التقلبات.

رابعاً: هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية تأثير تقلبات سعر الصرف على الاقتصاد العراقي مع التركيز على حجم النقد الأجنبي المتداول وذلك من خلال تحليل البيانات الاقتصادية التاريخية واستعراض الدراسات السابقة في هذا المجال، مع تقديم توصيات تهدف إلى تحسين إدارة سعر الصرف لتحقيق استقرار أكبر في حجم النقد الأجنبي في العراق.

خامساً: منهج البحث

يعتمد البحث على منهج التحليل الوصفي، حيث سيتم جمع البيانات من المصادر الحكومية والرسمية، والتقارير الاقتصادية، والدراسات الأكاديمية السابقة وسيتم استخدام التحليل الكمي والنوعي لقياس وتحليل اثر تقلبات سعر الصرف على حجم النقد الأجنبي في العراق خلال مدة الدراسة.

سادساً: حدود البحث

الحدود المكانية العراق والحدود الزمانية للمدة (٢٠٢٣-٢٠١٠).

سابعاً: هيكلية البحث

يتكون هذا البحث من ثلاثة مباحث الاول يتناول الاطار النظري لأسعار الصرف، اما المبحث الثاني فانه يتناول الاطار النظري للنقد الأجنبي، والمبحث الثالث فانه يتناول قياس وتحليل اثر تقلبات سعر الصرف على حجم النقد الأجنبي في العراق للمدة (٢٠٢٣-٢٠١٠).

ثامناً: الدراسات السابقة

١. (Darine Ghanem, 2010) (دراسة بعنوان) **(Fixed Exchange Rate Regimes and price Stability MENA Countries)** (نظرة على استقرار الأسعار في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) تقوم هذه الدراسة على اختبار رئيسي وهو هل نظام الربط peg ناجح في تحقيق استقرار الأسعار في ١٧ بلد من بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط والذي يؤدي إلى الاستمرار في انخفاض معدلات التضخم في تلك البلدان خلال مدة الدراسة من ١٩٨٠-٢٠٠٧، إضافة إلى قيام الدراسة في تقدير أثر نظام أسعار الصرف الثابتة على معدلات التضخم في تلك البلدان بالاعتماد على نظام أسعار صرف أعلن عنها رسمياً وأخرى مطبقة بحكم طبيعة الظروف الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين نوع نظام أسعار الصرف الذي سيتم اتباعها في البلد وبين معدلات التضخم، إضافة إلى أن الدراسة وجدت أن اتباع نظام أسعار الصرف الثابتة التي يتم اتباعها بحكم الواقع أي بحكم الظروف الاقتصادية تكون فيها معدلات التضخم منخفضة، على عكس نظام أسعار الصرف الثابتة بحكم القانون فإن معدلات التضخم فيها تكون مرتفعة وغير مستقرة بسبب انخفاض المصادقية.

٢. (زينة كمال طه واحمد عباس عبدالله ٢٠٢٣) (دراسة بعنوان) **(دور تغيرات سعر الصرف في تحليل متغيرات السياسة النقدية في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠)** تهدف هذه الدراسة إلى الوصول معرفة دور التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف على السياسات النقدية التي يطبقها البنك المركزي العراقي خلال مدة الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات عديدة لعل من أهمها عدم وضوح السياسات النقدية التي يتبعها البنك المركزي خاصة بعد عام ٢٠٠٣ مع العلم أن البنك المركزي حصل على استقلاله التام خلال هذه المدة مما أثر سلباً على سعر صرف الدينار العراقي أمام العملات الأجنبية وأهمها الدولار الأمريكي، وقد أوصت

هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات اهمها حصر معالجة التغيرات في اسعار الصرف بيد البنك المركزي دون تدخل اي جهات اخرى حتى يتم تجنب الازدواجية في القرارات.

٣. (محمد سهيل محمد ونزار ذياب عساف ٢٠٢٣) (دراسة بعنوان) (اثر سعر الصرف على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩) تقوم هذه الدراسة على بيان الاثر الذي يمكن ان يتركه سعر الصرف على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية، توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها وجود علاقة طردية توازنية طويلة الاجل بين سعر الصرف وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية مثل تقليص البطالة واستقرار الاسعار وزيادات الصادرات، اوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات اهمها تفعيل دور متغيرات الاقتصاد الكلي للممارسة دورها في دعم التنمية الاقتصادية في العراق ومنها سعر الصرف.

نستنتج من الدراسات اعلاه انها حاولت ان توضح العلاقة بين اسعار الصرف مع بعض المتغيرات الاقتصادية والسياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي، اما دراستنا الحالي فأنها ذهبت الى قياس وتحليل اثر التغيرات التي تصيب اسعار الصرف واثار ذلك على حجم النقد الاجنبي في العراق خلال مدة الدراسة.

المبحث الثاني: الاطار النظري لأسعار الصرف واحتياطي النقد الاجنبي

اولاً: مفهوم سعر الصرف: يعتبر سعر الصرف من العناصر المهمة في تحديد حجم العلاقات الاقتصادية الدولية ويقصد به معدل تبادل عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر، ويعتبر سعر الصرف عامل حاسم في تحديد القدرة التنافسية للبلد على الساحة الدولية فعندما يتغير سعر الصرف يؤدي ذلك إلى تغيرات في الأسعار النسبية للسلع والخدمات بين البلدان مما يؤثر على حجم الصادرات والواردات وبالتالي على حجم النقد الاجنبي (الياس، ٢٠٢٣، ١٣٩).

ثانياً: أهمية اسعار الصرف:

تعد أسعار الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على الاقتصاد العالمي والمحلي بشكل كبير وتلعب دوراً حيوياً في تحديد القوة الشرائية للعملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية وهذا يؤثر على الكثير من المتغيرات الاقتصادية اهمها التجارة الدولية، الاستثمار، التضخم، السياسات النقدية، وتوزيع الدخل وفيما يلي توضيح لذلك (عيسى، ٢٠١٦، ٢٤٨):

١- **التجارة الدولية:** ان أسعار الصرف تحدد تكلفة الواردات والصادرات فعندما تكون قيمة العملة المحلية مرتفعة تصبح الواردات أرخص ولكن الصادرات أكثر تكلفة مما يؤثر على الميزان التجاري للبلد، على العكس اذا انخفضت قيمة العملة المحلية فان ذلك يؤدي الى ان تكون الصادرات أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية.

٢- **الاستثمار الأجنبي:** ان أسعار الصرف تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية لان قيمة العملة المحلية المرتفعة قد تؤدي الى تقليل جذب المستثمرين الأجانب الذين يبحثون عن عوائد أعلى من استثماراتهم بالعملة الأجنبية، بينما العملة الضعيفة قد تجذب المزيد من الاستثمارات نظراً لانخفاض تكلفة الاستثمار مقارنة مع بلدان اخرى.

٣- **التضخم:** يمكن أن تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى تغيرات في معدلات التضخم لان انخفاض قيمة العملة المحلية يزيد من تكلفة الواردات مما قد يؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات المحلية وبالتالي ارتفاع معدل التضخم، والعكس صحيح عند ارتفاع قيمة العملة المحلية فان ذلك يؤدي الى تقليل تكلفة الواردات مما يؤدي الى انخفاض اسعار السلع والخدمات المحلية مما يؤدي الى انخفاض معدلات التضخم في البلد.

٤- **السياسة النقدية:** ان أسعار الصرف لها دوراً كبير في تحديد السياسة النقدية للبنك المركزي على سبيل المثال يتعين على البنك المركزي التدخل لرفع أو خفض قيمة العملة المحلية للحفاظ على استقرار الأسعار أو تحقيق أهداف اقتصادية أخرى مثل دعم الصادرات او ادارة احتياطياته من العملات الاجنبية أو السيطرة على التضخم او معالجة الكساد.

واسعار الصرف لها أهمية ايضا في تعزيز الثقة في الاقتصاد لأنه يساهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب، فضلا عن دوره المهم في دعم السياحة والسفر لان ارتفاع قيمة العملة المحلية يجعل السفر إلى الخارج أرخص بالنسبة للمواطنين المحليين ولكنه يجعل السياحة المحلية أغلى للأجانب والعكس ايضاً صحيح، ان فهم وتحليل أسعار الصرف يساعد البلدان والشركات والمستثمرين في اتخاذ قرارات اقتصادية استراتيجية صحيحة مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في تلك البلدان.

ثالثاً: أنظمة اسعار الصرف

يوجد عدة أنظمة لأسعار الصرف وكل نظام له ميزاته وتحدياته هذه الأنظمة هي :

١- **سعر الصرف الثابت:** في هذا النظام من اسعار الصرف تقوم الدولة بتحديد سعر ثابت لعملتها مقابل سلة من العملات الاخرى وغالباً ما تكون هذه العملات هي الدولار الأمريكي أو اليورو وتتعهد السلطات النقدية في البلد بالحفاظ على سعر الصرف الثابت وذلك من خلال التدخل في سوق الصرف الاجنبي عند الحاجة عن طريق شراء أو بيع العملة المحلية، وهناك عدة مميزات لسعر الصرف الثابت منها استقرار الأسعار اذ يمكن للشركات والمستثمرين توقع التكاليف والإيرادات بسهولة أكبر، وتقليل التقلبات لان سعر الصرف الثابت يحد من تقلبات العملة ويساعد على تقليل المخاطر المتعلقة بأسعار الصرف، الى جانب ذلك يوجه سعر الصرف الثابت جملة من التحديات منها حاجة الدولة لاحتياطات كبيرة من العملة الأجنبية للحفاظ على السعر الثابت، ويمكن أن يؤدي إلى مشاكل اقتصادية إذا كان السعر المثبت غير ملائم للوضع الاقتصادي (داغر ومعارج، ٢٠١٥، ٢٧٥).

٢- **سعر الصرف العائم:** في هذا النظام من اسعار الصرف فان قيمة العملة تتحدد بناءً على قوى العرض والطلب الموجودة في السوق دون تدخل مباشر من قبل الحكومة أي أن قيمة العملة ترتفع وتنخفض وفقاً لمتغيرات السوق، ويوجد لسعر الصرف العائم

عدة مميزات مثل السماح للأسواق بتحديد القيمة الحقيقية للعملة بناءً على الأوضاع الاقتصادية والدولة هنا ليست بحاجة للاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملة الأجنبية، إضافة إلى جملة من التحديات مثل تقلبات شديدة تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي في حالة تغيرات سريعة وغير متوقعة في سعر الصرف، فضلاً عن أن العوامل الخارجية تؤثر بشدة على العملة المحلية مثل الأزمات المالية العالمية (فتح الله ورشد، ٢٠٢١، ٣٠٢).

٣- سعر الصرف المدار: هذا النظام يجمع بين خصائص نظام صرف السعر الثابت والعائم حيث تتدخل الحكومة أو البنك المركزي بشكل دوري لتوجيه سعر الصرف في اتجاه معين دون تحديد سعر ثابت بشكل دائم قد يتم التدخل لزيادة استقرار العملة أو لتحقيق أهداف اقتصادية مخطط لها، ومن مميزات سعر الصرف المدار هو تحقيق توازن بين استقرار العملة ومرونة السعر كذلك يمكن للحكومة التدخل في حالة وجود تقلبات شديدة، وهناك جملة تحديات توجه سعر الصرف المدار حيث أنه في بعض الأحيان يتطلب الأمر تدخلاً كبيراً من البنك المركزي مما قد يؤدي إلى استنزاف احتياطات الدولة فضلاً عن صعوبة التحكم في السوق على المدى الطويل (خليل، ٢٠٠٧، ١٢٦٠).

٤- نظام سعر الصرف المتعدد: في هذا النظام يمكن أن يكون للدولة أكثر من سعر صرف لعملتها ويطبق كل سعر على نوع معين من المعاملات على سبيل المثال قد يكون هناك سعر صرف للتجارة الدولية وآخر للاستثمار الأجنبي وهكذا، ومن مميزات نظام سعر الصرف المتعدد أنه يسمح بتخصيص الموارد بشكل فعال وفقاً لأولويات الحكومة فضلاً عن أنه يساعد في تحقيق استقرار أكبر لبعض القطاعات الاقتصادية، ومن تحديات نظام سعر الصرف المتعدد قد يؤدي إلى تعقيدات في إدارة الاقتصاد ويمكن أن يشجع على الفساد بسبب وجود أكثر من سعر صرف رسمي (غيدان وحمة، ٢٠١٥، ٦٠٥).

إن اختيار نظام سعر الصرف المناسب يعتمد على ظروف الدولة الاقتصادية واحتياجاتها بينما يوفر سعر الصرف الثابت الاستقرار، فإن السعر العائم يمنح المرونة في مواجهة التغيرات الاقتصادية العالمية، أما النظام المدار فيحاول الجمع بين الاستقرار والمرونة، لكل نظام مميزاته وتحدياته كما وضحنا أعلاه، والقرار يعتمد على مدى استعداد الدولة للتعامل مع تداعيات كل نظام وضبط سياستها النقدية وفقاً لذلك.

رابعاً: أنواع أسعار الصرف

تتميز أسعار الصرف بتنوعها ويخضع هذا التنوع إلى العديد من الظروف الاقتصادية التي يكون لها دور كبير في تحديد السعر الذي يجب أن تختاره الجهات المعنية في بلد معين ومن هذه الأنواع ما يلي:

١- سعر الصرف الاسمي: هو السعر الذي يتم من خلاله تبادل عملة بلد ما بعملة بلد آخر ويعتبر هذا المؤشر رئيسياً لتحديد قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في الأسواق المالية ويشير هذا السعر إلى عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية، ويعد من العناصر المهمة في الاقتصاد العالمي لأنه يعكس القدرة الشرائية للعملة المحلية في مقابل العملات الأجنبية، ويؤثر هذا السعر على مختلف الأنشطة الاقتصادية مثل التجارة الدولية، الاستثمار، وحتى على السياسات النقدية التي تتبعها مختلف البلدان، ويتأثر سعر الصرف الاسمي بجملة من العوامل الاقتصادية مثل العرض والطلب على العملات، والسياسات النقدية التي يتبناها البلد، والتضخم، والأوضاع الاقتصادية والسياسية، ويلعب سعر الصرف الاسمي دوراً كبيراً في التجارة الدولية حيث يؤثر على تكاليف السلع والخدمات المصدرة والمستوردة (اسعد واخرون، ٢٠١٩، ٧٤٠).

٢- سعر الصرف الحقيقي: سعر الصرف الحقيقي هو مفهوم اقتصادي يشير إلى العلاقة بين أسعار السلع والخدمات في بلد معين مقارنة بالبلدان الأخرى، ويستخدم سعر الصرف الحقيقي لتقييم مدى تنافسية اقتصاد بلد معين على المستوى الدولي لأنه يتيح للمحللين تقييم تكلفة السلع والخدمات المحلية مقارنة بالبلدان الأخرى، وهو يشير ببساطة إلى معدل تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى، ويأخذ في الاعتبار الفروق في معدلات التضخم بين البلدان، وله أهمية وتأثير كبير على التجارة الدولية والتوازن الاقتصادي بين البلدان مثل القدرة التنافسية، التأثير على الواردات والصادرات، التضخم، والرفاهية الاقتصادية، وهناك عدة عوامل مؤثرة على سعر الصرف الحقيقي مثل التغيرات في مستويات التضخم، التغيرات في سعر الصرف الاسمي، التغيرات في العرض والطلب على العملات، والسياسات النقدية والمالية التي تعتمدها الحكومات والبنوك المركزية في بعض البلدان تختلف عن غيرها، وله تأثيرات متعددة على الاقتصاد مثل تأثيره المباشر على توازن ميزان المدفوعات للدولة، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يؤثر سعر الصرف الحقيقي على الاستثمارات الأجنبية فإذا كان سعر الصرف الحقيقي منخفضاً فإنه يجذب الاستثمارات الأجنبية لأن التكلفة تكون أقل للمستثمرين الأجانب والعكس صحيح (والي وكاظم، ٢٠٢٠، ١١٥).

٣- سعر الصرف الفعلي: هو مؤشر اقتصادي يستخدم لقياس قيمة عملة بلد معين مقارنة بسلة من العملات الأخرى، ويعتبر هذا المؤشر مهماً في تقييم تنافسية الاقتصاد على المستوى الدولي إذ يعكس مدى قدرة البلد على تصدير السلع والخدمات بأسعار تنافسية، وسعر الصرف الفعلي لا يشير إلى سعر عملة بلد معين مقابل عملة واحدة فقط بل يشمل عدداً من العملات الرئيسية التي يرتبط البلد بها بعلاقات اقتصادية وتجارية قوية ويتم حسابه عبر إيجاد المتوسط المرجح لأسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى هذا المتوسط يأخذ في الاعتبار الأوزان التجارية، أي نسبة التجارة التي تتم مع كل دولة على حدة، ويتأثر سعر الصرف الفعلي بعدة عوامل اقتصادية أهمها التضخم، أسعار الفائدة، والسياسات الاقتصادية والتجارية للدولة، والأحداث الجيوسياسية، وهو يمثل أداة مهمة لفهم الوضع الاقتصادي العام للدولة من حيث التنافسية والقدرة على التصدير (الدليمي وفيصل، ٢٠١٩، ٦٣).

٤- سعر الصرف التوازني: يعرف سعر الصرف التوازني بأنه السعر الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب على العملة في سوق الصرف الأجنبي في بلد معين، ويحدث هذا التوازن عندما تكون الصادرات والواردات والتدفقات الرأسمالية في حالة

توازن بحيث لا يوجد ضغوط تدفع العملة المحلية إلى الانخفاض أو الارتفاع بشكل غير مستدام، بعبارة أخرى هو سعر الصرف الذي يضمن أن الاقتصاد يعمل بشكل طبيعي دون الحاجة إلى تدخل كبير من البنوك المركزية أو الحكومات لضبطه، ومن العوامل المؤثرة على سعر الصرف التوازني، التضخم، أسعار الفائدة، التدفقات التجارية (الصادرات والواردات)، التدفقات الرأسمالية، السياسات الاقتصادية والحكومية، وله أهمية كبيرة في تحقيق استقرار الأسعار، وجذب الاستثمارات، وتحقيق التوازن التجاري، ومكافحة المضاربات (قادر، ٢٠٢٢، ٣٠٥).

خامساً: العوامل المؤثرة في اسعار الصرف

- هناك العديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي لها تأثير كبير على اسعار الصرف في العراق منها(سعود، ٢٠٢٣، ٤٩) (البطاط والجشعمي، ٢٠٢٢، ٦٥) :
- ١- **السياسات النقدية والمالية:** تلعب سياسات البنك المركزي العراقي دوراً مهماً في تحديد سعر الصرف من خلال التدخل في سوق العملات الأجنبية.
 - ٢- **الوضع السياسي والأمني:** ان العراق يواجه تحديات سياسية وأمنية تؤثر بشكل مباشر على ثقة المستثمرين وأسواق المال مما ينعكس ايجاباً أو سلباً على سعر الصرف.
 - ٣- **أسعار النفط:** يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على صادرات النفط لذا فإن أي تقلبات في أسعار النفط العالمية تؤثر بشكل مباشر على تدفقات النقد الأجنبي وهذا ينعكس على اسعار الصرف.
 - ٤- **العوامل الخارجية:** التغيرات في السياسة النقدية للدول الكبرى مثل الولايات المتحدة او الصين او الاتحاد الاوربي تؤثر على قيمة عملات هذه البلدان وبالتالي على سعر صرف الدينار العراقي.
 - ٥- **اسعار الفائدة:** ان التغيرات التي تحدث في اسعار الفائدة على المستوى المحلي او العالمي يؤدي الى حدوث تغير ملحوظ في سعر الصرف فعند ارتفاع اسعار الفائدة المحلية في بلد معين فان هذا يؤدي الى جذب راس المال الاجنبي الى ذلك البلد وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على عملته المحلية وبالتالي رفع سعر الصرف العملة لذلك البلد، ويحدث العكس عند انخفاض اسعار الصرف فان ذلك يؤدي الى خروج رؤوس الاموال من البلد وبالتالي انخفاض قيمة القيمة المحلية لذلك البلد.
- اما الاحتياطيات الأجنبية (أو الاحتياطيات الدولية) هي الأصول المالية والنقدية التي تحتفظ بها الدول والحكومات وخاصة البنوك المركزية، تشمل الاحتياطيات الأجنبية عادة عناصر اساسية اهم النقد الاجنبي للعملات الصعبة العالمية المهمة (مثل الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني)، اضافة الى اصول اخرى واهمها الذهب، وحقوق السحب الخاصة الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وسندات وأوراق مالية حكومية صادرة عن دول أجنبية، وهنا سيتم التركيز على النقد الاجنبي من حيث المفهوم والاهمية والاهداف ومصادر ومكونات هذا النقد في العراق(1: European central bank, 2006).

سادساً: مفهوم النقد الأجنبي

مفهوم النقد الاجنبي او (العملات الاجنبية) يشير للعملات التي يتم تداولها أو استخدامها في المعاملات المالية الدولية، ويشمل النقد الاجنبي جميع العملات الأجنبية التي يكون لها قبول عالمي مثل الدولار الأمريكي، اليورو، الجنيه الإسترليني، الين الياباني وغيرها، ويعتبر النقد الأجنبي عنصراً حيوياً في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي، اذ يمكن أن يؤثر على الاقتصاد من خلال التغيرات في أسعار الصرف، التضخم، والاستقرار الاقتصادي بشكل عام(العيساوي، ٢٠٠٨، ٢٩٥).

سابعاً: أهمية احتياطيات النقد الأجنبي

- ان اهمية الاحتفاظ باحتياطي النقد الاجنبي في البنوك المركزية تأتي من خلال تحقيق جملة من الامور منها (كاظم والحدي، ٢٠١٧، ٧٨) :
- ١- استقرار العملة الوطنية اذ يمكن للبنك المركزي التدخل في سوق العملات الأجنبية لشراء أو بيع العملة المحلية بهدف التحكم في سعر الصرف.
 - ٢- تمويل العجز في الميزان التجاري إذا كانت الدولة تستورد أكثر مما تصدر يمكن استخدام الاحتياطيات النقدية الأجنبية لتغطية الفجوة التي تحدث في الميزان التجاري.
 - ٣- سداد الديون الخارجية خاصة عندما تكون الديون مستحقة الدفع بعملة أجنبية تستخدم الدولة الاحتياطيات النقدية الأجنبية لتسديدها.
 - ٤- دعم الثقة في الاقتصاد الوطني لان امتلاك احتياطيات نقدية أجنبية قوية يعطي إشارة إيجابية للأسواق والمستثمرين الدوليين بأن العراق قادر على الوفاء بالتزاماته المالية.
 - ٥- يمكن استخدام الاحتياطيات النقدية الأجنبية كأداة لمواجهة الأزمات المالية أو الاقتصادية التي قد تؤدي إلى تقلبات حادة في أسعار الصرف أو تدفقات رأس المال.
 - ٦- وجود احتياطيات نقدية أجنبية كبيرة يعتبر مؤشراً على قوة الاقتصاد واستقراره، بينما قد يشير الانخفاض الحاد في هذه الاحتياطيات إلى ضغوط اقتصادية أو مالية.
 - ٧- يعتبر احتياطي النقد الاجنبي من المؤشرات المهمة في تحديد التصنيفات الائتمانية للدول في الاسواق المالية العالمية.

ثامناً: ما هي المعايير التي يمكن الاعتماد عليها حتى تدخل العملات الأجنبية ضمن الاحتياطات النقدية للبلد:

لكي تدخل العملات الأجنبية ضمن الاحتياطات النقدية لأي بلد هناك عدة أسس ومعايير يعتمد عليها وهي كما يلي (لعبيبي وفاطس، ٢٠١٨، ٤):

- ١- **قابلية التحويل:** يجب أن تكون العملة قابلة للتحويل بحرية في الأسواق العالمية دون قيود مثل الدولار الأمريكي واليورو حتى يمكن تداولها بسهولة في التجارة الدولية مقابل العملات الأخرى.
 - ٢- **استقرار العملة:** من المهم أن تكون العملة مستقرة وصادرة من بلد يمتلك اقتصاد عالمي قوي ولا تتعرض قيمتها لتقلبات كبيرة في الأسواق العالمية لأن هذا الاستقرار يمنح الثقة للبنوك المركزية للبلدان الأخرى في استخدامها كجزء من احتياطاتها النقدية.
 - ٣- **السيولة:** يجب أن تكون العملة الأجنبية سائلة بمعنى أنه يمكن بيعها أو شراؤها بسرعة وبأسعار متوقعة دون التأثير الكبير على سعر السوق، وبنفس الوقت تمكن البنوك المركزي من تحقيق عوائد أعلى إذا ما تم الاحتفاظ بها دون غيرها من العملات.
 - ٤- **عمق السوق:** يقصد هنا أن تكون هناك كمية كبيرة من المعاملات التي تتم بهذه العملة مما يسمح للبنك المركزي من التداول بها بكميات كبيرة دون التأثير على سعر الصرف.
 - ٥- **التصنيف الائتماني:** أن البلدان ذات التصنيف الائتماني العالي تكون عملتها أكثر جاذبية للاحتياطات النقدية لأنها تعكس قوة الاقتصاد وموثوقية الحكومة في الوفاء بالتزاماتها المالية.
 - ٦- **العلاقات الاقتصادية والسياسية:** أن العلاقات القوية بين بلدان معينة دون بلدان أخرى يمكن أن تؤثر على اختيار عملة معينة كجزء من الاحتياطات النقدية.
- كل هذه العوامل تلعب دوراً كبيراً وحاسماً في قرار البنوك المركزية في أي بلد بشأن إضافة عملة أجنبية دون غيرها إلى احتياطاتها النقدية من أجل تقوية مركزها الائتماني والمالي.
- ولأن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط فإن احتياطات النقد الأجنبي يعد عاملاً حاسماً في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي قد تواجهها البلاد بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين أسعار الصرف واحتياطي النقد الأجنبي في العراق

أولاً: مصادر النقد الأجنبي في العراق:

- ان مصادر النقد الأجنبي في العراق تأتي من عدة قنوات رئيسية منها (سلمان، ٢٠٢٣، ١٣١):
- ١- **عائدات النفط:** العراق يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي إذ يشكل النفط حوالي ٩٠٪ من إيرادات الدولة ويمثل حوالي ٩٨٪ من إجمالي صادرات العراق.
 - ٢- **التحويلات المالية:** تحويلات العراقيين المقيمين في الخارج إلى عائلاتهم داخل العراق تُعد مصدراً مهماً للنقد الأجنبي.
 - ٣- **التجارة الخارجية:** رغم أن العراق يستورد أكثر مما يصدر باستثناء النفط إلا أن صادرات المنتجات الزراعية وبعض الصناعات تساهم في توفير النقد الأجنبي.
 - ٤- **الاستثمار الأجنبي:** الاستثمار المباشر من الشركات الأجنبية في العراق خاصة في قطاعي النفط والغاز يجلب أيضاً النقد الأجنبي.
 - ٥- **المساعدات الدولية:** بعض المساعدات والقروض المقدمة من الدول والمنظمات الدولية توفر دعماً إضافياً للاحتياطات الأجنبية.
 - ٦- **احتياطات البنك المركزي:** البنك المركزي العراقي يحتفظ باحتياطات من النقد الأجنبي لدعم استقرار العملة المحلية وضمان تلبية احتياجات الاستيراد.
- هذه المصادر تلعب دوراً كبيراً في تشكيل سياسة النقد الأجنبي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في العراق.

ثانياً: مكونات الاحتياطات الأجنبية في العراق:

- تتكون الاحتياطات الأجنبية في اغلب البلدان ومنها العراق من مجموعة من الأصول منها (الخرجي وبيدة، ٢٠٢١، ٩١) (ماير، ٢٠٢٢، ٦٥٨):
- ١- **العملات الأجنبية:** وهي العملات الأجنبية العالمية مثل الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني، والجنه الإسترليني، وان البنوك المركزية تحتفظ بهذه العملات لتمويل التجارة الخارجية وسداد الديون الدولية.
 - ٢- **الذهب:** يشكل الذهب جزءاً من الاحتياطات في أي بلد كونه أصلاً ذا قيمة تقليدية ومخزناً للقيمة في الأوقات التي تشهد اضطرابات اقتصادية.
 - ٣- **حقوق السحب الخاصة (SDRs):** هذه هي أصول احتياطية دولية أنشأها صندوق النقد الدولي، ويتم تخصيصها لأعضائه كجزء من الاحتياطات الدولية حسب نسبهم في الصندوق.
 - ٤- **السندات والأوراق المالية الأجنبية:** البنوك المركزية تستثمر في السندات الحكومية والأوراق المالية للدول الأجنبية كوسيلة لتحصيل عائدات إضافية على رصيدها من الاحتياطات الأجنبية.
 - ٥- **الودائع المصرفية في البنوك الأجنبية:** تكون على شكل ودائع قصيرة الأجل أو طويلة الأجل في البنوك التجارية الدولية من أجل الاستفادة من عوائد الفوائد.
- هذه المكونات تمثل الركائز الأساسية للاحتياطات الأجنبية، وتستخدم لمواجهة التقلبات الاقتصادية وضمان الاستقرار المالي.

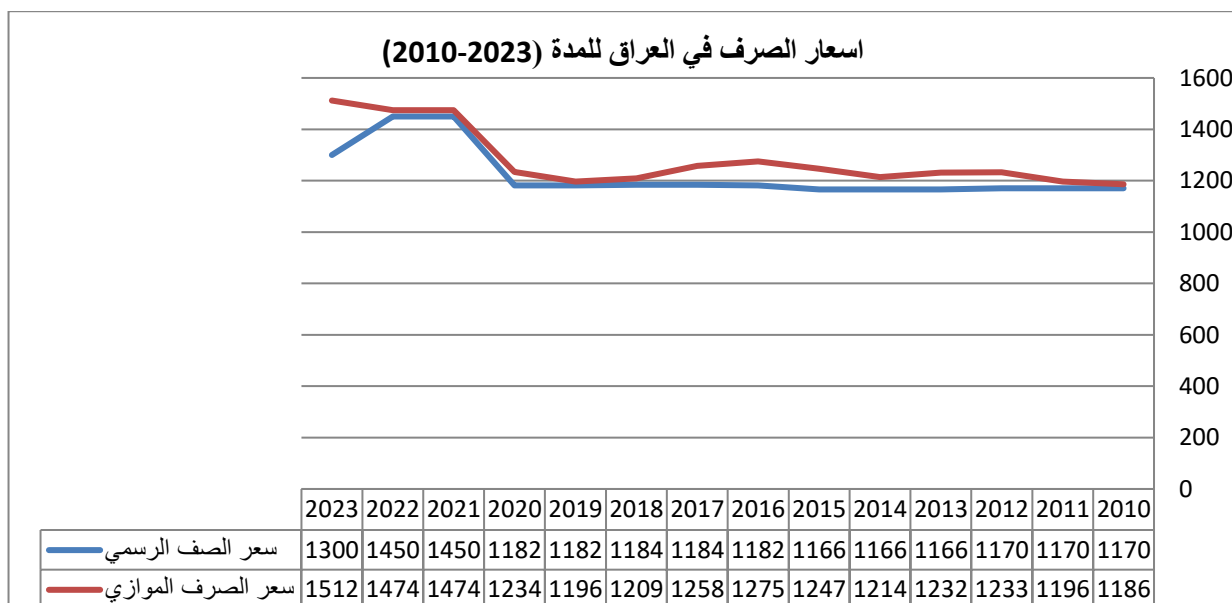
ثالثاً: تحليل العلاقة بين اسعار الصرف واحتياطي النقد الاجنبي في العراق

نلاحظ من خلال الجدول ادناه ان هناك استقرار في اسعار الصرف الرسمية خلال مدة الدراسة ولكن هذا الاستقرار غير ثابت بسبب السياسات والقرارات غير المستقرة التي اتخذها البنك المركزي العراقي بخصوص اسعار الصرف هذا من جانب، ومن جانب اخر فان التقلبات التي تعرضت لها اسعار النفط في المدة اعلاه ايضا كان لها اثر كبير في ارتفاع اسعار الصرف خاصة بعد العام ٢٠٢١ عندما قرر البنك المركزي رفع سعر الصرف من (١١٨٢) في العام ٢٠٢٠ الى (١٤٥٠) في العام ٢٠٢١ من اجل معالجة حالة العجز التي اصابته الموازنة العامة في تلك الفترة بسبب انخفاض اسعار النفط، وقد صاحب هذا القرار حدوث فارق كبير في اسعار صرف الدولار في السوق الموازية بسبب المضاربة التي حدثت في تلك المدة ولا زالت فضلا عن القرارات الدولية التي صدرت بحق بعض المصارف العراقية التي حرمتها من مزاولة عملها في بيع وشراء الدولار في سوق بيع الدولار من خلال نافذة العملة في البنك المركزي بحجة قيام تلك المصارف بعمليات غسيل الاموال كل هذه العوامل وغيرها تسببت في زيادة الفجوة بين اسعار صرف الدولار الرسمية والموازية في العراق خاصة بعد عام ٢٠٢٠، انظر جدول (١).

جدول (١): اسعار الصرف الرسمية والموازية وحجم احتياطي النقد الاجنبي في العراق

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	حجم احتياطي النقد الاجنبي (مليار دولار)
2010	1170	1186	50.36
2011	1170	1196	60.74
2012	1170	1233	68.73
2013	1166	1232	76.11
2014	1166	1214	62.8
2015	1166	1247	50.93
2016	1182	1275	41.99
2017	1184	1258	45.57
2018	1184	1209	60.75
2019	1182	1196	63.3
2020	1182	1234	48.56
2021	1450	1474	58.59
2022	1450	1474	89.42
2023	1300	1512	102.78

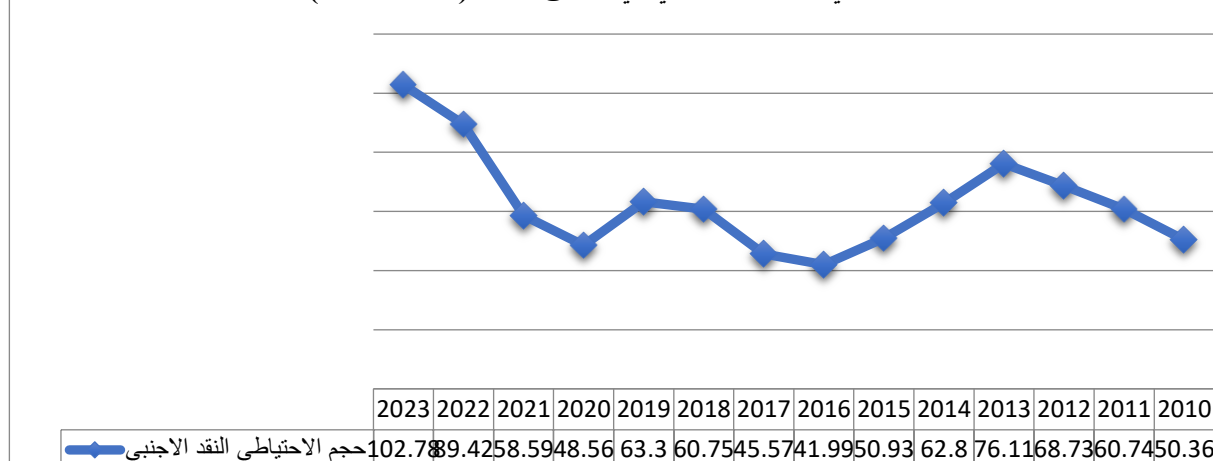
المصدر: البنك المركزي العراقي، نشرات منشورة، سنوات مختلفة.



شكل (١): اسعار الصرف الرسمي والموازي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١) الصادرة من البنك المركزي العراقي.

الاحتياطي من النقد الاجنبي في العراق للمدة (2010-2023)



شكل (٢): الاحتياطي من النقد الاجنبي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١) الصادرة من البنك المركزي العراقي.

يتضح من خلال الرسوم البيانية اعلاه ان العلاقة بين أسعار الصرف واحتياطي النقد الأجنبي في العراق وهي من المواضيع الاقتصادية الهامة نظراً لدور كل منهما في استقرار الاقتصاد المحلي وتأثيره على السياسات المالية والنقدية خلال المدة من ٢٠١٠ - ٢٠٢٣ ، وشهد العراق تغيرات واضحة في هذه العلاقة نتيجة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية مثل أسعار الصرف في العراق خلال مدة الدراسة حيث اعتمد العراق بشكل كبير على سعر صرف ثابت للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وذلك للحد من التقلبات الحادة في قيمة العملة المحلية والحفاظ على استقرار الأسعار وكان البنك المركزي العراقي يتدخل بشكل دوري لضبط سعر الصرف من خلال مزاد العملة اذ يقوم ببيع الدولار بشكل منتظم لدعم استقرار العملة المحلية، مع ذلك تأثرت أسعار الصرف في العراق بعدة عوامل مثل أسعار النفط حيث يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل رئيسي على عائدات النفط التي تشكل غالبية موارد الدولة من العملة الأجنبية وان انخفاض أسعار النفط في بعض الاعوام خلال مدة الدراسة مثل العام ٢٠١٤ ، أثر بشكل مباشر على قدرة الحكومة على توفير الدولار مما أدى إلى ضغوط على الدينار العراقي، فضلاً عن الأزمات السياسية والأمنية مثل الحرب على الإرهاب والأزمات السياسية الداخلية التي أثرت على الاستقرار المالي مما تسبب في تذبذبات في سعر الصرف نتيجة انخفاض ثقة المستثمرين وارتفاع الطلب على الدولار، اضافة الى الركود الاقتصادي العالمي الذي يحدث بسبب الأزمات العالمية مثل (جائحة كوفيد-١٩) والتي أثرت سلباً على الاقتصاد العالمي بما في ذلك العراق حيث انخفض الطلب العالمي على النفط مما قلل من إيرادات الدولة.

ان الاحتياطي النقد الأجنبي يعتبر مقياساً حاسماً لقدرة الدولة على مواجهة الصدمات الاقتصادية ويعتمد في العراق على العوائد النفطية بشكل اساسي، ونلاحظ من خلال الرسم البياني اعلاه وخلال مدة الدراسة ان الاحتياطي النقدي في العراق مر بتغيرات كبيرة بسبب التغيرات التي حدثت في أسعار النفط وعوامل محلية ودولية اخرى، وان أبرز التغيرات في حجم احتياطي النقد الأجنبي في العراق هو نمو الاحتياطي في فترات ارتفاع أسعار النفط اذ نلاحظ انه عندما ارتفعت أسعار النفط بين ٢٠١٠ و ٢٠١٤ ، شهد العراق زيادة ملحوظة في هذا الاحتياطي حيث بلغ في العام ٢٠١٣ (٧٦,١١) مليار دولار ما عزز استقرار سعر صرف الدينار العراقي، اما بعد العام (٢٠١٤) تعرض الاقتصاد العراقي لصدمات شديدة مثل الحرب على تنظيم داعش الارهابي وانخفاض أسعار النفط كل هذه العوامل وغيرها ادت إلى استنزاف جزء من احتياطي النقد، فضلاً عن جائحة كورونا في العام ٢٠٢٠ التي اثرت بشكل مباشر على احتياطي النقد الاجنبي نتيجة انخفاض الطلب على النفط، ونلاحظ ارتفاع الاحتياطيات من النقد الاجنبي بعد ٢٠٢١ بسبب تعافي أسعار النفط بشكل تدريجي حيث بلغت ذروتها في عام ٢٠٢٣ اذ وصلت الى (١٠٢,٧٨) مليار دولار مما ساعد في الحفاظ على استقرار العملة ودعم السياسات المالية.

اما فيما يخص العلاقة بين أسعار الصرف واحتياطي النقد الأجنبي تُعد علاقة وثيقة حيث يؤثر أحدهما على الآخر بشكل مباشر في العراق لان وجود احتياطي قوي يعزز قدرة البنك المركزي العراقي على التدخل في سوق الصرف من خلال ضخ الدولار الى الاسواق مما يساهم في دعم استقرار سعر صرف الدينار، وعلى العكس عندما تكون الاحتياطيات منخفضة هنا تضعف قدرة البنك المركزي على التدخل مما يزيد الضغط على العملة المحلية وهذا يؤدي إلى تذبذب سعر الصرف، من جهة اخرى فان ارتفاع الطلب على الدولار وتراجع قيمة الدينار يؤديان إلى استنزاف احتياطي النقد الأجنبي حيث يضطر البنك المركزي إلى بيع كميات أكبر من الدولار للحفاظ على سعر الصرف وبذلك يصبح الحفاظ على استقرار سعر الصرف تحدياً في ظل تراجع احتياطي النقد الاجنبي خاصة في فترات الأزمات، وتتطلب العلاقة بين أسعار الصرف والاحتياطي الاجنبي تنسيقاً دقيقاً للسياسات النقدية من قبل البنك المركزي لضمان استدامة الاحتياطي الاجنبي واستقرار العملة لان اختلال أحدهما يؤثر سلباً على الآخر، وخلال المدة من ٢٠١٠ - ٢٠٢٣ ، شكلت العلاقة بين أسعار الصرف واحتياطي النقد الأجنبي تحدياً كبيراً للاقتصاد العراقي اذ أثرت العوامل المحلية والدولية بشكل متزايد على استقرار العملة ومستوى الاحتياطي الاجنبي في العراق.

المبحث الرابع: قياس وتحليل اثر تقلبات اسعار الصرف على حجم النقد الاجنبي في العراق للمدة (٢٠٢٣-٢٠١٠)

اولاً: متغيرات البحث:

تتكون البحث من متغير تابع (حجم النقد الاجنبي - Y) ، والمتغير المستقل (اسعار الصرف X : الرسمي X_1 - الموازي X_2) ، وتأخذ المعادلة الرياضية الصيغة التالية :

$$\text{LOG}(Y) = B_0 + B_1\text{LOG}(X_1) + B_2\text{LOG}(X_2) + e_i \dots (1)$$

ثانياً: اختبار جذر الوحدة:

يتم إجراء اختبار جذر الوحدة للتحقق من عدم وجود انحدار زائف وتظهر نتائج اختبار (ADF) أن جميع المتغيرات المستقلة والتابعة غير مستقرة عند المستوى، سواء بوجود القاطع، أو القاطع والاتجاه، أو بدون قاطع واتجاه، وبعد أخذ الفرق الأول، أن المتغيرات أصبحت مستقرة عند الفرق الأول، سواء بوجود القاطع، أو القاطع والاتجاه، أو بدون قاطع واتجاه انظر جدول (٢).

جدول (٢): اختبار جذر الوحدة - ديكي فولر الموسع

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
At Level				
		Y	X1	X2
With Constant	t-Statistic	-2.1926	1.4598	-0.2329
	Prob.	0.2176	0.9973	0.9113
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.472	-2.8823	-3.1834
	Prob.	0.9646	0.2013	0.1378
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.5458	1.1098	1.2671
	Prob.	0.8176	0.9183	0.9382
		n0	n0	n0
At First Difference				
		d(Y)	d(X1)	d(X2)
With Constant	t-Statistic	-3.408	-3.5072	-3.1373
	Prob.	0.0347	0.0297	0.056
		**	**	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.6552	-4.2166	-3.1345
	Prob.	0.0733	0.034	0.1428
		*	**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.4685	-3.3312	-2.5161
	Prob.	0.0026	0.0034	0.0179
		***	***	**

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (١٢.EViews).

ثالثاً: نتائج التقدير القياسي

بالنظر لقصر السلسلة الزمنية ولكونها ساكنة في الفرق الاول سيتم تقدير طريقة الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL) بعد تحويل البيانات الى فصلية بواسطة البرنامج الاحصائي وكانت النتائج كالتالي:
من الجدول (٣) يعرض نتائج تقدير نموذج باستخدام طريقة، ومن خلال احصائية معامل التحديد (R^2) التي بلغت (٠,٨٧٠) ، وهذا يعني أن (٨٧٪) من التباين في المتغير التابع (الاحتياطي من النقد الاجنبي) يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة (سعر الصرف الرسمي X_1 ، سعر الصرف الموازي X_2) و (١٣٪) على متغيرات اخرى خارج النموذج القياسي، كما بينت احصائية (F)، انها معنوية عند (٥٪) مما يعني ان النموذج صالح للتنبؤ، انظر جدول (٣).

جدول (٣): نتائج التقدير الأولي

Dependent Variable: LOG(Y)				
Method: ARDL				
Date: 10/28/24 Time: 18:36				
Sample (adjusted): 2011Q1 2023Q4				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LOG(X1) LOG(X2)				
Fixed regressors: C				
Selected Model: ARDL(1, 4, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(Y(-1))	0.770208	0.077482	9.940492	0
LOG(X1)	0.889333	0.544737	1.632591	0.1097
LOG(X2)	-0.73437	0.469078	-1.56555	0.1246
C	-5.60909	1.577847	-3.5549	0.0009
R-squared	0.870486	Mean dependent var		4.125385
Adjusted R-squared	0.849881	S.D. dependent var		0.249218
S.E. of regression	0.09656	Akaike info criterion		-1.69667
Sum squared resid	0.410246	Schwarz criterion		-1.39648
Log likelihood	52.11348	Hannan-Quinn criter.		-1.58159
F-statistic	42.24737	Durbin-Watson stat		1.787048
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.١٢).

ومن أجل اختبار وجود علاقة توازن طويلة الأمد (تكامل مشترك) بين (اسعار الصرف – الرسمي – الموازي) كمتغيرات مستقلة ومتغير (الاحتياطي من النقد الأجنبي) كناتج باستخدام اختبار (F-Bounds Test) ومن نتائج الاختبار، يمكن ملاحظة أن قيمة اختبار بحسب احصائية (F) هي (٤,١٧) وهي أكبر من القيمة الدنيا والعليا عند مستوى معنوية (٥٪)، وبذلك هنالك علاقة تكامل مشترك طويل المدى بين متغيرات البحث، انظر الجدول (٤).

جدول (٤): اختبار علاقة التكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.176044	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	52	Finite Sample: n=55		

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.١٢)

وبينت النتائج ان سعري الصرف الرسمي و الموازي ليس لهم تأثير قصير الاجل، والتفسير الاقتصادي هو ان العراق يحتفظ بسياسة نقدية تتسم بالثبات والاستقرار خلال مدة البحث ويقوم البنك المركزي بتوفير الدولار من خلال نافذة بيع العملة من اجل استقرار اسعار الصرف الموازي مما يقلل من الاعتماد عليه ويضعف تأثيره في الاجل القصير، ما عدا بعض القرارات التي احدثت تغيرات في اسعار الصرف خلال فترات متباعدة من اجل معالجة العجز الذي اصاب الموازنة العامة خاصة بعد العام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا، كما بينت معلمة تصحيح الخطأ انها سالبة ومعنوية وان حدوث صدمة في اسعار الصرف فان

الاحتياطي النقد الأجنبي سيحتاج مدة زمنية قدرها سنة وشهر تقريباً لإعادة التوازن لان $\frac{1}{0.229} \cong 4.36$.

اما على الاجل الطويل فان سعر الصرف الرسمي له تأثير إيجابي، اي أن زيادة سعر الصرف الرسمي بوحدة واحدة تؤدي لزيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي بنسبة (٧,٢٤٪) والتفسير الاقتصادي لهذا أن ارتفاع سعر الصرف الرسمي فان البنك المركزي

العراقي يمكن ان يتدخل في سوق الصرف الأجنبي لدعم العملة وللحفاظ على مستوى الاحتياطيات الأجنبية، كما يعكس زيادة التدفقات النقدية الأجنبية الناجمة عن (صادرات النفط) قد ساهم في تعزيز الاحتياطي النقدي. اما سعر الصرف الموازي ليس له تأثير على الاحتياطي من النقد الأجنبي على الرغم من اتجاه العلاقة العكسية، والتفسير الاقتصادي هو أن اتساع الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية في السوق الموازي، وهذا قد يدفع البنك المركزي إلى استخدام جزء من الاحتياطيات الأجنبية في محاولة لتخفيف الضغط على العملة المحلية ودعم السوق الرسمي، حيث لا يتأثر الاحتياطي كثيراً بتغيرات سعر الصرف الموازي، لأنه لا يمثل قناة أساسية لتحويل الإيرادات النفطية، وساهمت استراتيجيات البنك المركزي في الحد من تأثير السوق الموازي أو في تقليص حجمه، مما يجعل سعر الصرف الموازي غير مؤثر على الاحتياطي النقدي، خاصة عندما يتم التحكم فيه عبر تدخلات دورية وضبط عرض العملة في الأسواق الرسمية، انظر جدول (٥).

جدول (٥): نتائج الاجلين القصير والطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: DLOG(Y)				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5.60909	1.577847	-3.5549	0.0009
LOG(Y(-1))*	-0.22979	0.077482	-2.96574	0.0049
LOG(X2)**	-0.73437	0.469078	-1.56555	0.1246
DLOG(X1)	0.889333	0.544737	1.632591	0.1097
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(X1)	7.242831	2.91802	2.482105	0.0169
LOG(X2)	-3.1958	2.267396	-1.40946	0.1657
C	-24.4095	7.822147	-3.12056	0.0032
EC = LOG(Y) - (7.2428*LOG(X1) - 3.1958*LOG(X2) - 24.4095)				

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.١٢)

رابعاً: اختبار المشاكل القياسية: وتتكون من الاختبارات الثلاث التالية:

١- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: يمثل اختبار (Breusch-Godfrey)، والذي يستخدم لفحص وجود مشكلة (الارتباط الذاتي) لسلسلة زمنية، لا يبدو أن هناك ارتباط ذاتي معنوي في السلسلة الزمنية بناء على الاحتمالات كلها أكبر من (٥٪) وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي معنوي.

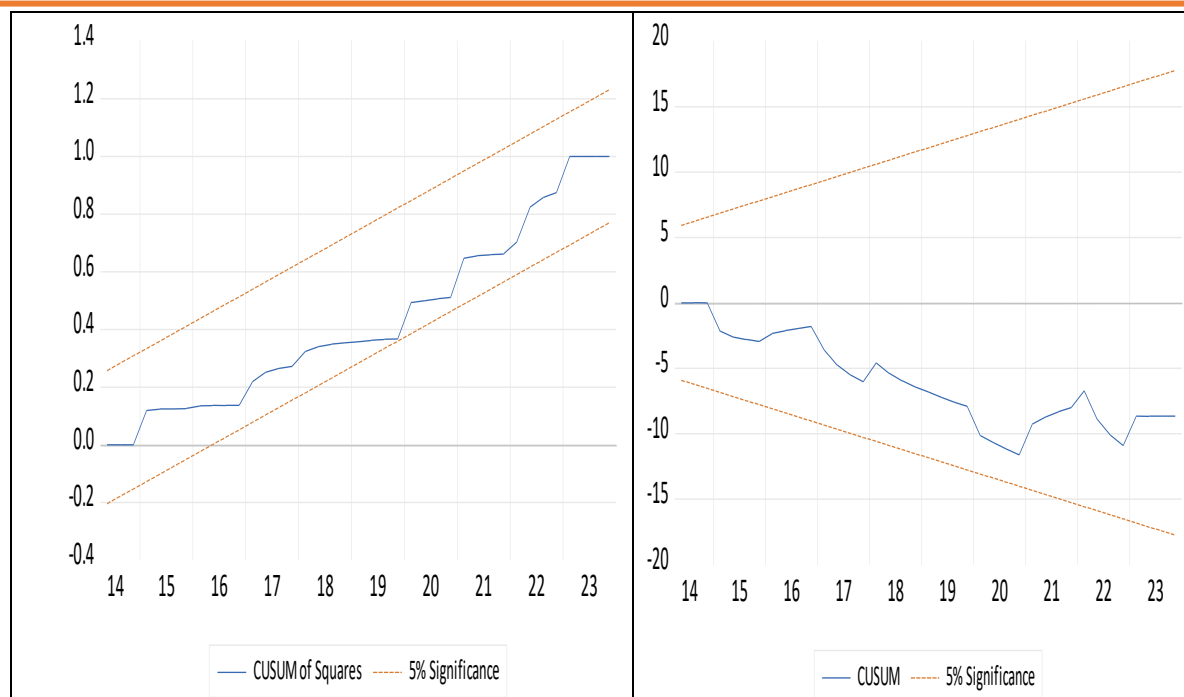
٢- اختبار مشكلة عدم تجانس التباين: يمثل اختبار (ARCH)، والذي يستخدم لفحص وجود مشكلة (عدم تجانس التباين) في السلسلة زمنية لا يبدو أن هناك لوجود المشكلة في السلسلة الزمنية بناء على الاحتمالات كلها أكبر من (٥٪) وبالتالي عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين انظر جدول (٦).

جدول (٦): اختبار المشاكل القياسية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.265365	Prob. F(2,42)	0.7682
Obs*R-squared	0.648896	Prob. Chi-Square(2)	0.7229
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.720448	Prob. F(1,49)	0.4001
Obs*R-squared	0.738989	Prob. Chi-Square(1)	0.39

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.١٢)

وللتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذا البحث من وجود تغيرات هيكلية فيها، ومعرفة مدى انسجام معاملات الأجل الطويل مع تقديرات معلمات الأجل القصير تم استخدام هذين الاختبارين ويلاحظ من خلال الخط البياني لاختبارات (CUSUM) و (CUSUM of squares) داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية (٥٪)، أي البيانات تتسم بالاستقرارية.



شكل (٣): اختبار استقرار العملات

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.١٢).

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- ١- أبرز التغيرات في حجم احتياطي النقد الأجنبي في العراق هو نمو الاحتياطي في فترات ارتفاع أسعار النفط إذ نلاحظ انه عندما ارتفعت أسعار النفط بين ٢٠١٠ و ٢٠١٤، شهد العراق زيادة ملحوظة في هذا احتياطي النقد الاجنبي حيث بلغ في عام ٢٠١٣ (٧٦,١١) مليار دولار ما عزز استقرار سعر صرف الدينار العراقي.
- ٢- ارتفاع الاحتياطيات من النقد الاجنبي بعد ٢٠٢١ بسبب تعافي أسعار النفط بشكل تدريجي حيث بلغت ذروتها في عام ٢٠٢٣ إذ وصلت الى (١٠٢,٧٨) مليار دولار مما ساعد في الحفاظ على استقرار العملة ودعم السياسات المالية.
- ٣- وبينت النتائج ان سعري الصرف الرسمي والموازي ليس لهم تأثير قصير الاجل.
- ٤- سعر الصرف الرسمي له تأثير إيجابي حيث أن زيادة سعر الصرف الرسمي بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي بنسبة (٧,٢٤٪).
- ٥- اما سعر الصرف الموازي ليس له تأثير على الاحتياطي من النقد الاجنبي على الرغم من اتجاه العلاقة العكسية.

ثانياً: التوصيات

- ١- الاعتماد على سياسة سعر صرف مرنة ومدرسة وتفعيل قوانين لتنظيم سعر الصرف في السوق الموازي.
- ٢- يعد تنويع مصادر الإيرادات من الامور المهمة التي تدعم استقرار اسعار الصرف في العراق لان ذلك يقلل من اعتماد الموازنة العامة على الإيرادات النفطية التي تتأثر بالتقلبات التي تصيب اسعار النفط في الاسواق العالمية.
- ٣- وضع استراتيجية طويلة الامد لإدارة الاحتياطي من النقد الاجنبي وتبني سياسات تعزز من هذه الاحتياطات.
- ٤- انشاء صندوق ثروة سيادي للاستثمار مما يعزز احتياط النقد الاجنبي ويدعم الاقتصاد المحلي في العراق.
- ٥- تحسين الاستثمار الاجنبي وتبسيط الاجراءات اللازمة لتحفيز تدفق الاستثمارات الاجنبية لان هذا يعزز الحصول على العملة الصعبة.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

- ١- اسعد، بلال محمد وآخرون، ٢٠١٩، العلاقة بين سعر الفائدة قصير الاجل وسعر الصرف في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧، كلية المعارف الجامعة، مجلة كلية المعارف الجامعة، المجلد ٢٩، العدد ١.
- ٢- البطاط، منتظر فاضل سعد و الجشمي، فايزة حسن مسجت، ٢٠٢٢، تغيرات اسعار الصرف وتأثيراتها على الواقع لاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢١، مجلة جامعة التنمية البشرية، بحث مؤتمر.
- ٣- الخزرجي، ثريا عبدالحريم وببدة، صابرين قاسم، ٢٠٢١، دور الاحتياطات الاجنبية في تفعيل الية التعقيم النقدي في العراق لما بعد ٢٠٠٣، جامعة وارث الانبياء، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة وارث العلمية، المجلد ٣، العدد ٥، في ٣/٣١.
- ٤- الدليمي، علي احمد درج وفيصل، فيصل غازي، ٢٠١٩، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي: دراسة قياسية، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١١، العدد ٤.
- ٥- العيسوي، عبدالكريم جبار، ٢٠٠٨، التمويل الدولي مدخل حديث، طبعة اولى، دار الكتب والوثائق، العراق، بغداد.
- ٦- الياس، فريتهنك عبدالكريم، وآخرون، ٢٠٢٣، تحليل العلاقة السببية بين اسعار النفط واسعار الذهب واسعار صرف الدولار الامريكي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١)، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد ٥، العدد ٤.
- ٧- خليل، سامي، ٢٠٠٧، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة.
- ٨- داغر، محمود محمد ومعارج، حسين عطوان مهوس، ٢٠١٥، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٢، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢١، العدد ٨.
- ٩- سعود، ضياء حسين، ٢٠٢٣، تحليل مسار اسعار الصرف وانعكاسها على الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة اقتصاديات الاعمال للعلوم التطبيقية، المجلد ٥، العدد ٤.
- ١٠- سلمان، بثينة حبيب، ٢٠٢٣، ادارة الاحتياطي الاجنبي واثره في تلافي الازمات الاقتصادية جراء انخفاض اسعار النفط عالمياً للمدة ٢٠٠٨-٢٠٢٠، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد خاص.
- ١١- طه، زينة كمال وعبدالله، احمد عباس، ٢٠٢٣، دور تغيرات سعر الصرف في تحليل متغيرات السياسة النقدية في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد ٤، العدد ٤.
- ١٢- عيسى، سعد صالح، ٢٠١٦، اثر سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي - دراسة حالة العراق كنموذج للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد ٣٦.
- ١٣- غيدان، جليل كامل وحمة، استبرق اسماعيل، ٢٠١٥، اثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٢، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ١٧.
- ١٤- فتح الله، حنان باسم ورشيد، مصطفى كامل، ٢٠٢١، التنبؤ بسعر صرف الدينار العراقي السوقي للمدة (اذار/٢٠٢١- كانون الاول/٢٠٢١) باستخدام نموذج (ARIMA) الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ١٢٩.
- ١٥- قادر، اسو بهاء الدين، ٢٠٢٢، اثر تقلبات سعر الصرف في نسب السيولة للمصارف التجارية العاملة في العراق دراسة تحليلية للمدة ٢٠١٤-٢٠١٨، كلية الكوت الجامعة، مجلة كلية الكوت الجامعة، عدد مؤتمر.
- ١٦- كاظم، حسين جواد والحمد، عقيل عبد محمد، ٢٠١٧، واقع الاحتياطات الاجنبية ومعايير تحديد المستوى الامثل لها في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٤، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٤، العدد ١.
- ١٧- لعبي، ميثم وفاطس، منال علي، ٢٠١٨، ادارة وتحديد الحجم الامثل للاحتياطات الاجنبية في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠١٥)، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٢٨.
- ١٨- ماير، توماس وآخرون، ٢٠٢٢، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة عبدالحق محمد، منشورات دار المريخ، الرياض.
- ١٩- محمد، محمد سهيل وعساف، نزار ذياب، ٢٠٢٣، اثر سعر الصرف على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد ٤، العدد ٢.
- ٢٠- والي، صابرين عدنان وكاظم، ايمان علاء، ٢٠٢٠، اثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٨، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مجلة حمورابي، العدد ٣.

ثانياً: المصادر العربية المترجمة

- 1- Al-Battat, Muntadhar Fadhel Saad and Al-Jashami, Faiza Hassan, 2022, Exchange rate changes and their effects on the economic reality in Iraq for the period 2003-2021, Journal of Human Development University, Conference research.
- 2- Al-Dulaimi, Ali Ahmed Daraj and Faisal, Faisal Ghazi, 2019, The dynamic relationship between the exchange rate and the Iraqi trade balance: An econometric study, University of Anbar, College of Administration and Economics, Journal of Anbar University for Economic and Administrative Sciences, Volume 11, Issue 24.
- 3- Al-Issawi, Abdul Karim Jabbar, 2008, International Finance, a Modern Introduction, First Edition, Dar Al-Kutub and Documents, Iraq, Baghdad.
- 4- Al-Khazraji, Thuraya Abdul Rahim and Bida, Sabreen Qasim, 2021, The role of foreign reserves in activating the monetary sterilization mechanism in Iraq after 2003, Warith Al-Anbiya University, College of Administration and Economics, Warith Scientific Journal, Volume 3, Issue 5, on 31/3.
- 5- Asaad, Bilal Muhammad and others, 2019, The relationship between short-term interest rates and exchange rates in Iraq for the period 2004-2017, College of Knowledge University, Journal of College of Knowledge University, Volume 29, Issue 1.
- 6- Dagher, Mahmoud Mohammed and Maaraj, Hussein Atwan Mahous, 2015, The exchange rate of the Iraqi dinar between the real system and the declared system for the period 2004-2012, University of Baghdad, College of Administration and Economics, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 21, Issue 84.

- 7- Elias, Farhang Abdul Karim, and others, 2023, Analysis of the causal relationship between oil prices, gold prices, and US dollar exchange rates for the period (2010-2021), University of Fallujah, College of Administration and Economics, Journal of Business Economics for Applied Research, Volume 5, Issue 4.
- 8- Fatah Allah, Hanan Basem and Rashid, Mustafa Kamel, 2021, Predicting the Iraqi Dinar Market Exchange Rate for the Period (March/2021-December/2021) Using the (ARIMA) Model, Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics, Journal of Administration and Economics, Issue 129.
- 9- Ghaidan, Jalil Kamel and Hama, Istibraq Ismail, 2015, The impact of monetary policy on the stability of the foreign exchange rate in Iraq for the period 1990-2012, University of Wasit, College of Administration and Economics, Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue 17.
- 10-Issa, Saad Saleh, 2016, The impact of exchange rate on GDP - A case study of Iraq as a model for the period (2003-2012), Tikrit University, College of Administration and Economics, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 12, Issue 36.
- 11-Kazem, Hussein Jawad and Al-Hamdi, Aqil Abdul Muhammad, 2017, The Reality of Foreign Reserves and Criteria for Determining Their Optimal Level in Iraq for the Period 2004-2014, University of Kufa, College of Administration and Economics, Al-Ghari Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 14, Issue 1.
- 12-Khalil, Sami, 2007, International Economics, Book Two, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Egypt, Cairo.
- 13-Laibi, Mitham and Fatis, Manal Ali, 2018, Managing and Determining the Optimal Size of Foreign Reserves in Iraq for the Period (2013-2015), University of Wasit, College of Administration and Economics, Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue 28.
- 14-Meyer, Thomas and others, 2022, Money, Banking and Economics, Translated by Abdulkhaliq Muhammad, Dar Al-Marikh Publications, Riyadh.
- 15-Muhammad, Muhammad Suhail and Asaf, Nizar Dhiyab, 2023, The Impact of the Exchange Rate on Some Indicators of Economic Development in Iraq for the Period 2004-2019, University of Fallujah, College of Administration and Economics, Journal of Business Economics, Volume 4, Issue 2.
- 16-Qader, Aso Baha Al-Din, 2022, The Impact of Exchange Rate Fluctuations on Liquidity Ratios of Commercial Banks Operating in Iraq, An Analytical Study for the Period 2014-2018, Kut University College, Journal of Kut University College, Conference Issue.
- 17-Salman, Buthaina Hassib, 2023, Foreign reserve management and its impact on avoiding economic crises due to the decline in global oil prices for the period 2008-2020, Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics, Iraqi Journal of Economic Sciences, Special Issue.
- 18-Saud, Diao Hussein, 2023, Analysis of the path of exchange rates and their impact on the trade balance in the Iraqi economy for the period 2004-2020, University of Fallujah, College of Administration and Economics, Journal of Business Economics for Applied Sciences, Volume 5, Issue 4.
- 19-Taha, Zeina Kamal and Abdullah, Ahmed Abbas, 2023, The role of exchange rate changes in analyzing monetary policy variables in Iraq for the period 2004-2020, University of Fallujah, College of Administration and Economics, Journal of Business Economics, Volume 4, Issue 5.
- 20-Wali, Sabreen Adnan and Kazem, Iman Alaa, 2020, The Impact of Exchange Rate Fluctuations on the General Budget of Iraq, a Case Study for the Period 2004-2018, Hammurabi Center for Strategic Studies and Research, Hammurabi Journal, Issue 35.

ثالثاً: المصادر الأجنبية

- 1- European central bank,(2006). the accumulation of foreign reserves, by/an international relations committee task force, occasional paper.
- 2- Ghanem, D. (2010). Fixed exchange rate regimes and price stability: Evidence from MENA countries, Montpellier laboratory of theoretical and applied economics, University montpellier I.